اسم المصدر: الجزيرة

التاريـــخ: 02-04-2009 رقم العـدد: 0 رقم الصفحة: 24 مسلسـل: 184 رقم القصاصة: 1

العالم يستعرض تجربة المملكة في حماية قطاع المصارف اليوم

قمة العشرين.. بحضور المليك.. تسعى لاحتواء الركود العالمي وإنقاذ الأسواق المالية

الجزيرة - فيصل الحميد

يبدأ زعماء مجموعة الدول العشرين في لندن اليوم قمة لاحتواء الركود العالمي مع احتمال ان يؤكد الاجتماع ايضا على النفوذ الاقتصادي والسياسي المتنامي لقوة الاقتصاديات الناشئة.

ومن المقرر ان ينغمس القادة في عمل شاق لتحديد الخطوات المتبعة لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية الأكبر منذ الحرب العالمية الثانية. وتواجه القمة خطر التعرض لاحتجاجات عنيفة ولذلك جرى تكثيف التواجد الأمني في الشوارع مع توقف العديد من الأعمال في المركز المالي بالعاصمة لندن. وحيث إن الدول الأعضاء في مجموعة العشرين تمثل 85٪ من الأنشطة الاقتصادية في العالم، فمن المتوقع ان يتفق قادة مجموعة العشرين على سلسلة من الخطوات تشمل تحسين تنظيم الاقتصاد الوطني وتشديد المراقبة على الأسواق المالية. خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وصل إلى لندن مساء الثلاثاء ليراس وفد المملكة إلى القمة على راس وفد رسمي ضم صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية وصاحب السمو الملكي الأمير عبدالإله بن عبدالعزيز مستشار خادم الحرمين الشريفين وصاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبدالعزيز رئيس الاستخبارات العامة وصاحب السمو الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد آل سعود وزير التربية والتعليم وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نواف بن عبدالعزيز سفير خادم الحرمين الشريفين لدى المملكة المتحدة وايرلندا وصاحب السمو الأمير تركي بن عبدالله بن محمد آل سعود مستشار خادم الحرمين الشريفين وصاحب السمو الملكي الأمير منصور بن ناصر بن عبدالعزيز مستشار خادم الحرمين الشريفين وصاحب السمو الأمير الدكتور بندر بن سلمان بن محمد آل سعود مستشار خادم الحرمين الشريفين وصاحب السمو الملكي المقدم طيار تركي بن عبدالله بن عبدالعزيز وصاحب السمو الملكي الأمير

اسم المصدر: الجزيرة

التاريخ: 02-04-2009 رقم العدد: 0 رقم الصفحة: 24 مسلسل: 184 رقم القصاصة: 2

وزارة الاقتصاد : للمملكة جهود لتحقيق استقرار الاقتصاد العالمي

عبدالعزيز بن فهد بن عبدالعزيز وزير الدولة عضو مجلس الوزراء رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن عبدالله بن عبدالعزيز ووزير الدولة عضو مجلس الوزراء الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله الخويطر ووزير العمل الدكتور غازي بن عبدالرحمن القصيبي ووزير المالية الدكتور إبراهيم بن عبدالعزيز العساف، ووزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة، والشيخ مشعل العبدالله الرشيد، ومستشار خادم الحرمين الشريفين الأستاذ عبدالمحسن بن عبدالعزيز التويجري ورئيس الديوان الملكي الأستاذ خالد بن عبدالعزيز التويجري ورئيس المراسم الملكية الأستاذ محمد بن عبدالرحمن الطبيشي ورئيس الشؤون الخاصة لخادم الحرمين الشريفين الأستاذ إبراهيم بن عبدالرحمن الطاسان ومستشار خادم الحرمين الشريفين المشرف على العيادات الملكية الدكتور فهد العبدالجبار وسفير خادم الحرمين الشريفين لدى الولايات المتحدة الأمريكية الأستاذ عادل بن احمد الجبير ومحافظ مؤسسة النقد العربي السعودي الدكتور محمد بن سليمان الجاسر، وقائد الحرس الملكي الفريق أول حمد بن محمد العوهلي.

الدكتور محمد الجاسر، محافظ النقد، اوضح ان المملكة ستعرض تجربتها في قمة العشرين في حماية القطاع المصرفي. وبين خلال حفل لتكريم السياري الاذنين الماضي ان اهم ما ستقدمه المملكة في القمة هو شرح لتجربة المملكة في حماية القطاع المصرفي؛ حيث لم يعاني ولم ترتكب المملكة الأخطاء التي وقعت في بعض الدول وحافظت المملكة علي صلابة قطاعها المصرفي لتحافظ علي استقرارها الاقتصادي.

من جهة اخرى، اكد بيان لوزارة الاقتصاد والتخطيط ان مشاركة للمملكة دول العالم

خادم الحرمين الشريفين لدى وصوله مقر إقامته في لندن

الكبرى في قمة العشرين الثانية التي تبدا اعمالها بالعاصمة البريطانية اليوم الخميس للبحث في سبل معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتداعياتها، تاتي تاكيدا للدور والمكانة الإقليمية والعالمية التي تتبوأها المملكة سياسيا واقتصاديا.

واوضح البيان بهذه المناسبة ان مشاركة خادم الحرمين الشريفين في هذه القمة الثانية بعد المشاركة في القمة الأولي التي عقدت في واشنطن في شهر نوفمبر عام 2008م تعكس عالمية الأزمة وتداعياتها وانعكاساتها علي الجميع.

واضاف: إنه بالرغم من الوضع الاقتصادي والمالي الجيد الذي تتمتع به المملكة والذي اكدته التقارير الصادرة عن المؤسسات والهيئات المالية والاقتصادية العالمية، إلا ان المملكة بمشاركتها في هذه القمة تؤكد للعالم انها كانت وستظل دائما في ركب الدول الساعية ليس فقط للاستقرار السياسي في العالم، بل وايضا لاستقرار النظام المالي العالمي، وداعمة للجهود الدولية لمعالجة الركود الاقتصادي العالمي، وهي في سياستها العامة واهدافها الأساسية وطبق برامجها وخططها التنموية تسعي دائما نحو تعزيز التعاون والاستقرار الدولي في كافة المجالات المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

واشار البيان إلي ما أعلنه خادم الحرمين الشريفين في قمة العشرين الأولي في واشنطن حول الإنفاق التنموي الحكومي للمملكة وقدره (400) مليار دولار خلال الأعوام الخمسة المقبلة، وهو ما يعد تاكيدا علي المضي قدما في التنمية المحلية رغم ما تواجهه اسواق المال العالمية من اضطرابات في الوقت الحالي. ويعزز هذا الإنفاق عوامل تحفيز النمو الاقتصادي علي المستوى العالمي.

واضاف البيان بان خادم الحرمين حرص ان يؤكد في قمة واشنطن ليس فقط علي الجهود الحثيثة الهادفة لدفع التنمية الاقتصادية بالمملكة، بل وايضا علي ضرورة التزام الدول الغنية والكبرى بواجباتها تجاه الدول النامية والفقيرة.

واعاد البيان التاكيد علي ان النظام المالي والنقدي بالمملكة لا يسمح بالتوسع في الائتمان غير المقيد بالقدرة المالية للمقترضين ما مارسته المصارف الكبرى في الكثير من دول العالم. كما ان الاستثمار المالي بالمملكة يخضع لأنظمة وإجراءات تبعده عن نزعة المخاطر الكبيرة كالتي شهدتها مؤسسات التمويل العالمية، وكانت من اسباب الأزمة المالية العالمية. حيث تجنبت المملكة الكثير من سلبيات الأزمة المالية العالمية، واستمرت في جهودها في تنفيذ المشاريع التنموية. وارجع البيان التطور الكبير الذي تحقق لاقتصاد المملكة إلي عدد من العوامل في مقدمتها: فاعلية السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الكلية التي عززت النمو الاقتصادي وتحكمت في معدلات التضخم.

واشار البيان ان المملكة تعد شريكا رئيسا في التنمية الدولية، ويتجلى ذلك من خلال المساعدات والمعونات التي تقدمها لمختلف دول العالم النامية والفقيرة، هذا إضافة لإسهامها في مؤسسات وصناديق التنمية الإقليمية والدولية المتعددة الأطراف مثل البنك الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية وغيرها.

وأوضح البيان ان قمة مجموعة العشرين التي ستعقد في لندن ترمي إلي التوصل لاتفاق دولي من شانه تحقيق الاستقرار في النظام المالي العالمي وتوفير الحوافز لاستعادة النمو في الاقتصاد العالمي وذلك بتعزيز الرقابة علي انشطة البنوك ومؤسسات التمويل الدولية الكبرى من جهة ودعم جهود صندوق النقد الدولي بهدف تعزيز دوره في مساعدة الدول التي تعاني من نتائج الأزمة المالية العالمية الركود الاقتصادي من جهة ثانية. كما ستتم مناقشة سبل المزيد من التفعيل لدور صندوق النقد الدولي بهدف زيادة فاعليته في الرقابة علي النظام المالي العالمي، وفي دعم الدول التي تواجه مشاكل مالية.